

أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر

أ.م. محمد رضا توهامي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج/الجزائر

mohamedredha.touhami@univ-bba.dz

المستخلص:

يهدف هذا البحث لدراسة الاقتصاد الخفي باعتباره ظاهرة تعاني منها الجزائر؛ حيث يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة وقوانين الدولة وبالتالي فهي تتهرب من دفع الضرائب، ودراسة أثر هذا الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر من خلال تقدير حجم التهرب الضريبي الناتج عن وجود أنشطة الاقتصاد الخفي؛ ثم حساب مدى مساهمة هذا التهرب الضريبي في تضخيم عجز الموازنة العامة في الجزائر. مثل هذه الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي يمكن أن توفر للدولة موارد هامة ومستقرة ودائمة كما يجنبها اللجوء إلى المصادر الخارجية التي تتميز بارتفاع تكاليفها وصعوبة الحصول عليها، وقد خلصت الدراسة إلى أن استقطاب أنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر سيزيد حجم الإيرادات العامة بنسبة ١٠٪، ويقلب عجز الموازنة العامة إلى فائض في العديد من السنوات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، التهرب الضريبي، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

The Impact of Hidden Economy on the General Budget in Algeria

Assist. Prof. Mohamed Redha Touhami

Faculty of Economics, Business and Management Sciences

Mohamed El Bachir El Ibrahimi University, BBA/Algeria

Abstract:

This research aims to study the hidden economy as a phenomenon in Algeria, Which includes all illegal economic activities, In addition to studying the impact of this hidden economy on the general budget in Algeria by estimate the size of tax evasion as a result of existence of hidden economy activities, And then calculate the contribution tax evasion in amplification of the budget deficit in Algeria. Such funds resulting from tax evasion can save to the State a stable resource. this study concluded that the encourage of the hidden economy activities to join to the formal economy in Algeria will increase the volume of public revenues by 10% and turn the budget deficit into surplus in many years.

Keywords: Hidden economy, tax evasion, public revenues, public budget.

المقدمة

تعد منظمة العمل الدولية أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد الخفي في تقريرها حول وضع التشغيل في غانا وكينيا سنة ١٩٧٢ حيث أشارت المنظمة في دراستها إلى مجموعة من النشاطات (شرعية وغير شرعية) لا تقوم بدفع أي ضرائب كما لا يتم إحصاؤها ومتابعتها من طرف الدولة، ثم نشر "جوتمان.Gutman" بحثه عن الاقتصاد السفلي عام ١٩٧٧ والذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي

وتوالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث لإثبات ما نبه له "جوتمان"، وهناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد الخفي متصلة اتصالاً وثيقاً بالمجتمع وتعايش مع أنشطة الاقتصاد الرسمي فهي عبارة عن شبكة متسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول، كما أن هناك عدة مصطلحات تعبر عن الأنشطة والمعاملات التي لا يتم تسجيلها في حسابات الناتج الإجمالي مثل الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد الأسود، واقتصاد الظل.

والاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم يعاني من انتشار وتوسع أنشطة الاقتصاد الخفي التي تولد مداخيل ضخمة لا تدخل غالباً ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب، وتؤكد الدراسات التي تمت في هذا المجال ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر. فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين ٢٠% إلى ٣٠% من الناتج الداخلي الخام وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع ما بين ٢٠% إلى ٣٠% من الكتلة النقدية (بودلال، ٢٠٠٨: ٠٩). في حين تشير دراسة قام بها الباحث "فريدريك شنايدر" لصالح صندوق النقد الدولي إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر يفوق عتبة ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي (Schneider, and others, 2010: 20-21).

مشكلة الدراسة: لا شك أن وجود أنشطة الاقتصاد الخفي داخل الدولة له العديد من الآثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة كالناتج والتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وغيرها، وتختلف هذه الآثار باختلاف نوع الأنشطة الخفية وطبيعة الاقتصاد وكذا باختلاف المؤشر الاقتصادي والدولة في حد ذاتها.

وبناء عليه، تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر وجود الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية تعاني منها معظم دول العالم بما فيها الجزائر، وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الموضوع إلا أن القليل منها فقط الذي ركز على علاقة الاقتصاد الخفي بالموازنة العامة، وتهدف هذه الدراسة إلى التركيز على الأثر الناتج عن وجود الاقتصاد الخفي في الجزائر على موازنتها العامة.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة باختبار الفرضية التي مفادها أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على الموازنة العامة للجزائر.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين وجود وانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي وبين رصيد الموازنة العامة في الجزائر، ودراسة مدى مساهمة هذه الأنشطة الخفية في عجز الموازنة من عدمه.

منهجية الدراسة: للإجابة عن التساؤل المطروح ومن أجل اختبار صحة الفرضية الموضوعية، اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية؛ حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الاقتصاد الخفي وتحديد أهم خصائصه، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

أولاً. مفهوم الاقتصاد الخفي: على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول لها، أو على نموذج نظري

شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقرب من خمسين تعريفاً للأنشطة الاقتصادية الخفية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية.

ويقصد بالتعريفات الوصفية تلك التعريفات التي ركزت على خصائص الاقتصاد الخفي وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له.

أما التعريفات التطبيقية فيقصد بها مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنظمة. يقصد بالتعريفات الوظيفية تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو الاقتصاد الخفي أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والخفي وتحدد مجالات القطاع وقدراته.

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لتوضيح المقصود بالاقتصاد الخفي:

- يعرف "نانزي" "Vito tanzi" ١٩٨٠ الاقتصاد الخفي على أنه عبارة عن الأنشطة التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية (Tanzi, 1980: 428).

- تعرفه "أشاريا" "Acharya" ١٩٨٥ بأنه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفترض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيداً عن السوق الرسمية، ويشمل أيضاً كافة الدخول غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيداً عن أعين الجهات الرقابية في الدولة (Acharya, 1984: 745).

- يعرفه "شنايدر" "F.Schneider" ٢٠٠٠ على أنه عبارة عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإنتاجي)، وكان يجب إدخالها في الحسابات الرسمية لكنها غير مسجلة (Schneider & Enste, 2000: 02).

- يعرفه "فيج" "Feige" 1990 بأنه كافة الدخول التي يتم الحصول عليها، والأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيداً عن الدولة ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضريبة (Feige, 1990: 07).

يعرف مكتب الإحصاءات الرسمية: في الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الخفي من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية.

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري «CNES»: الاقتصاد الخفي على أنه عملية إنتاج أو تبادل أو بيع السلع والخدمات التي لا تخضع كلياً أو جزئياً للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كلياً أو جزئياً ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة (CNES, 2004:13).

ثانياً. خصائص الاقتصاد الخفي: ينفرد الاقتصاد الخفي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الخفي، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل والعاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الاقتصاد بما فيها القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية. ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

١. **خصائص عمالة الاقتصاد الخفي:** إن أهم السمات الرئيسية للاقتصاد الخفي في ضوء بعض الدراسات مثل دراسة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (١٩٨٩)،

- ودراسة منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ١٩٧٣ عن التوظيف في القطاع الخفي، تتمثل في (ILO, 1985: 85):
- ❖ أن العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم، البناء والتشييد والصناعات التحويلية؛ لذا فإن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه عمالة القطاع الخفي يتسم بتفوق الأنشطة الإنتاجية على الأنشطة الخدمية وسيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.
 - ❖ يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوى التعليم بشكل عام، ووجود نسبة عالية من الأميين فيه، وهي حقيقة معروفة عن هذا القطاع من حيث عدم وجود شروط تتعلق بالحدود الدنيا للتعليم في معظم الأنشطة.
 - ❖ هناك نسب معتبرة من العاملين في القطاع الخفي من حملة الشهادات وهذا يؤدي إلى جذب المزيد من أصحاب المؤهلات في هذا القطاع.
 - ❖ عدم وجود علاقة واضحة وثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع الخفي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط ما.
 - ❖ يتسم القطاع الخفي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال فيه؛ لأن عمالة الأطفال في الاقتصاد الرسمي تعد أيضا عمالة خفية لأنها تتم بشكل غير رسمي وغير معلن وبمخالفة القوانين.
 - ❖ علاقات العمل في الاقتصاد الخفي تعتمد كثيرا على المعرفة الشخصية والقرابة والصدقة؛ إذ إن طبيعة تلك الأنشطة البعيدة عن التزاماتها مع الحكومة تتطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن أن توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة بما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة في فريق العمل والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شرعية النشاط أو عدم شرعيته.
 - ❖ طالما أن الاقتصاد الخفي لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية؛ فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي ومن ثم فإن أوضح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل.
 - ❖ يختلف هدف الأفراد من دخول أنشطة الاقتصاد الخفي فهناك من يعمل باختياره ليزيد من دخله ويراكم ثروته، ويمارس نشاطه بعيدا عن أجهزة الدولة أيا كان السبب في التخفي بينما هناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية وأعباء الحياة اليومية إلى ممارسة العمل في الاقتصاد الخفي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية وإشباع حاجاتهم الفردية في حين أن الهدف العام للأفراد في الاقتصاد الرسمي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأسمالي.

٢. خصائص المنشآت في الاقتصاد الخفي:

- ❖ تتمتع منشآت القطاع الخفي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تندرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك أو دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع صغير، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع.
- ❖ يتسم الاقتصاد الخفي بصغر الحجم غالبا سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشآت أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالبا ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو

العائلية سواء من أقارب أو معارف فملكية الموارد عائلية في أغلب الأحوال والموارد ذاتية، هذا من حيث رأس المال أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن ٦٢% من منشآت القطاع غير الرسمي يعمل فيها أقل من ٥ أشخاص و ٣٣% يعمل فيها بين ٥ إلى ١٠ أشخاص و ٥% يعمل فيها أكثر من ١٠ أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما في حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها (عبد الحميد، ١٩٩٦: ١٠٧).

❖ على الرغم من انخفاض عدد العاملين في منشآت هذا القطاع إلا أنه يعد من القطاعات كثيفة العمالة وذلك لانخفاض معامل رأس المال/العمل، إذ يتمتع بانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل عن القطاع الرسمي (خاصة في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم المسجلة).

❖ أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد الخفي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي، ووفقا لتوصية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي الرابع عشر المنعقد بجنيف ١٩٨٧، أن يكون معيار التسجيل على أساس التسجيل الإداري وليس الإحصائي أو المحاسبي حتى لا تغري بعض وحدات الاقتصاد الرسمي إلى التحول إلى القطاع غير الرسمي.

❖ يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة العمل ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي.

❖ منتجات هذا القطاع غالبا ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج التبادل التوزيع والتسويق.

الجدول التالي يوضح خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي.

الجدول (١): خصائص منشآت الاقتصاد الخفي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي

الخصائص	القطاع الرسمي	القطاع الخفي
شرعية النشاط	مشروع	مشروع/غير قانوني/غير مشروع
معوقات الدخول	مرتفعة	منخفضة
كفاءة التنظيم	منظم	غير منظم
التكنولوجيا	كثيفة رأس المال	كثيفة العمالة
درجة الالتزام	يلتزم بالأنظمة والقوانين	يتملص من الأنظمة ويتهرب من القيود
الإدارة	بيروقراطية	على أساس عائلي أو رابط صداقة
رأس المال	وفير	نادر ومحدود
ساعات العمل	منتظمة ومحددة	غير منتظمة وكثيرة
المخزون	كبير	صغير
الأسعار	ثابتة غالبا	قابلة للتفاوض مرنة
الخدمات المالية	بواسطة البنوك غالبا	مصادر ذاتية شخصية
التكاليف الثابتة	كبيرة	بسيطة
الإعلان	ضروري	غير ضروري
الحقوق العمالية	محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإنتاجية	كبيرة	ضعيفة
حجم المنشأة والعمالة	كبير غالبا	صغير
مدى الاستيعاب	محدود بإمكانياته وخطته	يستوعب العمالة العاطلة

Source: (world Bank, 1996: 06).

٣. **خصائص الأنشطة الخفية:** هناك العديد من الخصائص والمميزات التي تميز الأنشطة الاقتصادية الخفية يمكن تقسمها إلى نوعين رئيسيين:

❖ **أنشطة غير سوقية:** يتصف الإنتاج في القطاع غير المنظم بأنه يشتمل على نوعي الإنتاج السوقي وغير السوقي، ولكن يغلب عليه الطابع غير السوقي بالإضافة إلى الأنشطة التي يجب أن تعتبر أنشطة اقتصادية حتى إذا كانت مقصورة على الاستهلاك المنزلي كمساعدة رب الأسرة في بعض الأنشطة الزراعية في الحقل أو إنتاج الخضروات والثمار والفواكه أو صيد الأسماك وجمع الخشب وما إلى ذلك.

❖ **أنشطة غير قانونية:** على الرغم من أن مفهوم نظام الحسابات الوطنية للنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة لا يميز بين الطبيعة القانونية أو غير القانونية للأنشطة؛ إلا أن هناك نوعين من الأنشطة يجب التمييز بينها (جابر، ٢٠٠٣: ٢٢):

النوع الأول: الأنشطة التي تعد في حد ذاتها قانونية ولكنها تتم بطريقة غير قانونية، مثل: شخص يعمل في صناعة البناء دون ترخيص بمزاولة العمل، أو بيع البضائع دون تصريح أو العمل في الخفاء للتهرب من دفع الضرائب (ناصر، ٢٠٠٤: ٠٩)، أو لأن رب العمل يريد التهرب من دفع التأمينات الاجتماعية أو من تنفيذ بعض الشروط التي ينص عليها قانون العمل كالحدا الأدنى للأجر القاعدي المضمون مثلاً. هذه الأنشطة من حيث المبدأ يجب أن تعتبر نشاطاً اقتصادياً وإن كان قياسها في الواقع العملي يعد مشكلة ونتيجة لذلك يصعب تقييم أثرها على إحصاءات العمالة والبطالة.

النوع الثاني: هي الأنشطة التي تعتبر غير قانونية في حد ذاتها كتجارة المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، والمعروف أن نظام الحسابات الوطني لا يشير إلى قانونية النشاط عند الحديث عما إذا كان يتعين إدراجه أو عدم إدراجه في الناتج الإجمالي. وقد توصلت دراسة للأمم المتحدة ١٩٨٦ إلى أنه من حيث المبدأ فإن إنتاج السلع والخدمات غير القانونية يجب أن يدخل في حسابات الناتج الإجمالي؛ ولكن نظراً لطبيعته غير القانونية فإنه يتهرب من التسجيل في الإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلى تهربه من الضرائب وبذلك يعد مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد الخفي.

ثالثاً. أثر الاقتصاد الخفي على موازنة الجزائر: تسعى كل الحكومات إلى تحقيق مصالح تمويلية داخلية متمسكة بالاستقرار والدوام نظراً للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التمويل الخارجي والاقتراض المشروط من الهيئات المالية.

كما تحتاج الدولة إلى مصادر مالية دائمة لتمكينها من القيام بالواجبات الملقة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وتزداد حاجة الدولة إلى التمويل ازدياداً مطرداً كلما اتسعت وظائفها. وتعتبر الضرائب من بين أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة من أجل سد نفقاتها العامة؛ حيث تختلف فعاليتها من بلد لآخر. ولأن أهداف الضريبة تطورت بتطور مهام الدولة، بحيث انتقلت من الهدف المالي لتشمل الأهداف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، أصبح لزاماً على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المكلفين بحمل أعباءها بحكم القانون.

تعد الضرائب أهم المصادر التمويلية الداخلية على اعتبار أنها تشكل أهم مورد لكثير من الدول كونها مستقرة ودائمة بخلاف الإيرادات البترولية والقروض، لما لها من آثار وارتباطات بأسعار السوق الدولية وشروط الحصول عليها. ولأن الواقع أثبت أن معظم الدول النامية التي تعتمد

على الثروة البترولية (بما فيها الجزائر) وجدت نفسها أمام عوائق كبيرة تتمثل في تذبذب الإيرادات بتذبذب أسعار البترول (عيسى، ٢٠٠٤: ٤٦). الأمر الذي يؤدي إلى خلل في المصادر التمويلية وهو ما يدفعها إلى إيجاد وسائل تمويلية أخرى أكثر استقرارا ودواما، وهي الضرائب التي أصبحت تعد من أهم الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، وتساهم مساهمة كبيرة في سد عجز الموازنة العامة للدول.

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة؛ بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الكامل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها. ومن ثم فإن التهرب الضريبي يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة، والمتمثلة في تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات ولتنفيذ ميزانية الدولة.

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد الخفي في الجزائر هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم وطبيعتها أو طبيعتها ووظائفهم التي يقومون بها أو كليهما للسلطات الضريبية. كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب؛ مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي كبيرا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة (جوهر، ٢٠٠٥: ١١٧).

ويترتب عن هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي؛ أي معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة تصبح أكثر من اللازم. كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يزداد عجز الموازنة العامة للدولة. وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي غير عادل، وهذا ما يولد ضغوطا كبيرة نحو تبني نظم للضرائب غير مباشرة. كذلك فإن هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين إلى التهرب أيضا.

لقد بلغت قيمة التهرب حوالي ٨,٢ مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة من سنة ١٩٩٠ إلى غاية أواخر العام ٢٠٠٧، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها.

كما تشير الإحصائيات إلى أن ٣٣% من المؤسسات الجزائرية تتهرب بشكل شبه كلي من دفع الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أسلوب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية، وتقدر قيمة مبالغ التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة ٢٠٠٥ بـ ٦٠٠ مليار دينار جزائري (غربي، ٢٠٠٧: ١٥).

١. **تقدير التهرب الضريبي:** يترتب على وجود الاقتصاد الخفي وجود تسرب في حصيلة الضرائب على الدخل كان يمكن ألا يحدث فيما لو لم يتواجد الاقتصاد الخفي، ويتوقف حجم هذا التسرب في الحصيلة الضريبة على عاملين رئيسيين (اندرأوس، ٢٠٠٥: ٢٥٠).

- السعر المتوسط للضريبة على الدخل، ويمثل نسبة الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج المحلي.

- قيمة الدخل الخفي أو غير المعلن.

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من الاقتصاديين الرسمي والخفي، يمكن تحديد مقدار التسرب الضريبي بحاصل ضرب السعر المتوسط للضريبة على الدخل في قيمة الدخل الخفي كما يوضحه الجدول (٢).

الجدول (٢): قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي (١٩٩٧-٢٠١٣)، (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB	حصيلة الضرائب	السعر المتوسط للضريبة ^(١)	الدخل الخفي	التسرب في حصيلة ^(٢)	نسبة التسرب لحصيلة الضرائب %	نسبة التسرب لإجمالي الناتج
١٩٩٧	٢٧٨٠,٢	٣٢٠	١١,٥	٨٦١,٨٦	٩٩,١١	٣٠,٩٧	٣,٥٦
١٩٩٨	٢٨٣٠,٥	٣٥٠	١٢,٣٦	٨٤٨,١٥	١٠٤,٨٣	٢٩,٩٥	٣,٧
١٩٩٩	٣٢٤٨,٢	٣٨٠	١١,٦٩	١٠٠٦,٩٤	١١٧,٧١	٣٠,٩٧	٣,٦٢
٢٠٠٠	٤٠٩٨,٨	٣٨٠,٧٥	٩,٢٨	١٥٠٤,٢٥	١٣٩,٥٩	٣٦,٦٦	٣,٤
٢٠٠١	٤٢٣٥,٦	٤١٥,٨٤	٩,٨١	١٤٦٦,٣٦	١٤٣,٨٤	٣٤,٥٩	٣,٣٩
٢٠٠٢	٤٤٥٥,٣	٤٨٢,٩	١٠,٨٣	١٤٦٤,٩٠	١٥٨,٦٤	٣٢,٨٥	٣,٥٦
٢٠٠٣	٥٢٦٤,٢	٥٢٤,٩	٩,٩٧	١٦٩١,٣٨	١٦٨,٦٣	٣٢,١٢	٣,٢٠
٢٠٠٤	٦١٥٠,٤	٥٨٠,٤	٩,٤٣	١٨٨١,٤	١٧٧,٤١	٣٠,٥٦	٢,٨٨
٢٠٠٥	٧٥٦٣,٦	٦٤٠,٤	٨,٤٦	٢٣٨١,٠٢	٢٠١,٤٣	٣١,٤٥	٢,٦٦
٢٠٠٦	٨٥٢٠,٦	٧٢٠,٨	٨,٤٥	٢٨٧٦,٥٥	٢٤٣,٠٦	٣٣,٧٢	٢,٨٥
٢٠٠٧	٩٣٠٦,٢	٧٦٦,٧	٨,٢٣	٣١٢٤,٠٩	٢٥٧,١١	٣٣,٥٣	٢,٧٦
٢٠٠٨	١٠٩٩٣,٨	٩٦٥,٢	٨,٧٧	٤٠٥٥,٦١	٣٥٥,٦٧	٣٦,٨٤	٣,٢٣
٢٠٠٩	٩٩٦٨,٠	١١٤٦,٦	١١,٥	٣٥٠٩,٧٣	٤٠٣,٦١	٣٥,٢	٤,٠٤
٢٠١٠	١١٩٩١,٦	١٢٩٨,٠	١٠,٨٢	٤٥٣١,٦٢	٤٩٠,٣٢	٣٧,٧٧	٤,٠٨
٢٠١١	١٤٥٢٦,٦	١٥٢٧,١	١٠,٥١	٥٢٩٠,٥٨	٥٥٦,٠٣	٣٦,٤١	٣,٨٢
٢٠١٢	١٦١١٥,٤	١٩٠٨,٦	١١,٨٤	٥١٢٤,٦٩	٦٠٦,٧٦	٣١,٧٩	٣,٧٦
٢٠١٣	١٧٢٠٥,١	٢٠١٨,٥	١١,٧٣	٥٠١٠,٥٥	٥٨٧,٧٣	٢٩,١١	٣,٤١

المصدر: إعداد الباحث (قوانين المالية من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٣ والتقارير الإحصائية لبنك الجزائر من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤).

١. السعر المتوسط للضرائب = الحصيلة الفعلية للضرائب / الناتج الداخلي الخام GDP.

٢. التسرب في حصيلة الضرائب = الدخل الخفي × السعر المتوسط للضرائب.

من خلال الجدول رقم (٢) السابق نلاحظ أن متوسط نسبة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل تقدر بـ ٣٣,٢٠ % إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٣.

- يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التسرب الضريبي خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠١٣ بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية، بل حتى أثناء تراجع الناتج يلاحظ ارتفاع في التسرب الضريبي؛ فبينما انخفض الناتج من ١٠٩٩٣,٨ مليار دج سنة ٢٠٠٨ إلى ٩٩٦٨ مليار دج سنة ٢٠٠٩ يلاحظ ارتفاع التسرب الضريبي من ٣٥٥,٦٧ مليار دج سنة ٢٠٠٨ إلى ٤٠٣,٦١ مليار دج سنة ٢٠٠٩.

- تخسر الدولة الجزائرية ما يعادل ٣,٤٪ من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وبالتالي نتيجة وجود الاقتصاد الخفي؛ حيث بلغ متوسط نسبة التسرب الضريبي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ حوالي ٢٨٣ مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة وجود هذه الأنشطة الاقتصادية الخفية.

٢. مدى مساهمة التسرب الضريبي في تضخيم العجز الكلي للموازنة: يساهم وجود الاقتصاد الخفي من خلال التسرب الضريبي في زيادة عجز الموازنة العامة من خلال تعميق الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. وبعبارة أخرى أنه كلما ارتفعت قيمة التسرب الضريبي انخفضت الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تزيد احتمالات حدوث عجز في الموازنة العامة؛ أي عدم تغطية الإيرادات العامة لنفقات الدولة، في حين تسعى كل الاقتصاديات المستقرة إلى تخفيض هذا العجز إلى أدنى مستوى ممكن. ولمعرفة مدى مساهمة التسرب الضريبي في تعميق عجز الموازنة العامة نعتمد على الجدول التالي (٣) لتوضيح ذلك.

الجدول (٣): مساهمة التسرب الضريبي في عجز الموازنة العامة (١٩٩٧-٢٠١٣)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب	نسبة تغطية التسرب لمقدار العجز %	رصيد الميزانية بعد إضافة قيمة التسرب إلى الإيرادات
1997	926.6	845.1	+ 81.5	99.11	--	180.61
1998	774.6	876.0	- 101.4	104.83	% 103.38	+ 3.43
1999	950.5	961.7	- 11.2	117.71	% 1050.98	+ 106.51
2000	1578.1	1178.1	+ 400	139.59	--	539.59
2001	1505.5	1321.0	+ 184.5	143.84	--	328.34
2002	1603.2	1550.6	+ 52.6	158.64	--	211.24
2003	1974.4	1690.2	+ 284.2	168.63	--	452.83
2004	2229.7	1891.8	+ 337.9	177.41	--	515.31
2005	3082.6	2052.0	+ 1030.6	201.43	--	1232.03
2006	3639.8	2453.0	+ 1186.8	243.06	--	1429.86
2007	3687.8	3108.5	+ 579.3	257.11	--	836.41
2008	5111.0	4175.7	+ 935.3	355.67	--	1290.97
2009	3676.0	4246.3	- 570.3	403.61	% 70.77	- 166.69
2010	4392.9	4466.9	- 74.0	490.32	% 662.59	+ 416.32
2011	5790.1	5853.6	- 63.5	556.03	% 875.63	+ 492.53
2012	6339.3	7058.1	- 718.6	606.76	% 84.43	-111.84
2013	5940.9	6092.1	- 151.2	587.73	% 338.71	+ 436.53

المصدر: إعداد الباحث (قوانين المالية من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤ والتقارير الإحصائية لبنك الجزائر من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤).

من خلال بيانات الجدول (٣) نلاحظ ما يلي:

❖ سجل رصيد الميزانية العامة عجزا خلال السنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وكذلك من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. ويلاحظ أنه يمكن للتسرب الضريبي تغطية هذا العجز وتحويله إلى فائض في الموازنة العامة إذا ما تم تحصيله.

❖ إذا تم احتساب قيمة التسرب الضريبي وإضافته إلى إيرادات الدولة سيتقلص العجز سنة ١٩٩٨ من ٥٧٠,٣ مليار دج إلى ١٦٦,٦٩ مليار دج، ومن ٧١٨,٦ مليار دج سنة ٢٠١٢ إلى ١١١,٨٤ مليار دج، في حين ستسجل الميزانية انتقالا من العجز إلى الفائض في السنوات الأخرى التي شهدت عجزا بحيث تنتقل من عجز بـ ١٠١,٤ مليار دج سنة ١٩٩٨ إلى فائض بـ ٣,٤٣ مليار دج، ومن عجز بـ ١١,٢ سنة ١٩٩٩ إلى فائض بـ ١٠٦,٥١، وكذلك سنة ٢٠١٠ من عجز بـ ٧٤ إلى فائض بـ ٤١٦,٣٢، وسنة ٢٠١١ من عجز بـ ٦٣,٥ إلى فائض بـ ٤٩٢,٥٣، وأيضا في سنة ٢٠١٣ من عجز بـ ١٥١,٢ إلى فائض بـ ٤٣٦,٥٣ كما هو موضح في الجدول السابق (٣).

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تفقد كل سنة مبالغ كبيرة نتيجة التهرب الضريبي وعدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية لدى المصالح المختصة. ويمكن لهذه الأموال التي تخسر كل سنة أن تساهم في رفع قيمة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي تقليل العجز الكلي في الموازنة العامة، بل وقد تحول العجز إلى فائض، وعليه يجب على الدولة أن تولي اهتماما كبيرا إلى هذه المصادر الدائمة، وتحاول جاهدة المحافظة عليها واحتواء التسرب الضريبي بطرق علمية سليمة، وذلك بإدماج أنشطة الاقتصاد الخفي في النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة.

خاتمة:

قبل أن تبدأ الحكومات بالبحث عن مصادر خارجية لتمويل اقتصاداتها وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية بسبب تكاليف هذه المصادر وتذبذبها وعدم استقرارها وديمومتها، عليها البحث أولا في المصادر الداخلية التي تمتلكها خاصة تلك المعطلة أو التي لم تستفد منها بصورة جيدة فقد توفر لها هذه المصادر الموارد التي تحتاجها، كما أنها تتميز بالاستقرار والديمومة، ومن أهم هذه المصادر المعطلة الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الخفية؛ حيث تفقد الدولة كل سنة جزءا هاما من مواردها نتيجة عدم التزام شريحة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية بدفع الضريبة، ويمكن للدولة استعادة هذا الجزء من الإيرادات عن طريق استقطاب أنشطة الاقتصاد الخفي ودمجها في النشاط الاقتصادي الرسمي وهذا سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة القدرة التمويلية للاقتصاد، وقد بلغ متوسط قيمة التسرب في الجزائر خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠١٣ حوالي ١٠% من إجمالي الإيرادات العامة، أي أن استقطاب أنشطة الاقتصاد الخفي وإدماجها سيؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة بنسبة ١٠% وهي نسبة معتبرة جدا ستؤدي إلى قلب عجز الموازنة العامة إلى فائض في العديد من السنوات.

نتائج الدراسة:

❖ تم إثبات صحة الفرضية المصاغة في بداية البحث؛ حيث أن وجود أنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر أثرت سلبا على موازنتها العامة، من خلال حرمان هذه الأخيرة من جزء هام من الإيرادات الضريبية نتيجة التهرب الضريبي الناتج عن وجود الاقتصاد الخفي.

❖ تفقد الجزائر مبالغ كبيرة تفوق ٣٨٠ مليار دينار جزائري سنويا نتيجة انتشار الأنشطة الاقتصادية الخفية.

- ❖ تقدر نسبة التهرب الضريبي إلى إجمالي الناتج في الجزائر بأكثر من ٣٪ سنوياً.
- ❖ سجل رصيد الميزانية العامة عجزاً خلال السنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وكذلك من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. ويلاحظ أنه يمكن للتسرب الضريبي تغطية هذا العجز وتحويله إلى فائض في الموازنة العامة إذا ما تم تحصيله.
- ❖ يمكن للجزائر أن ترفع من إيراداتها العامة والتخلص من عجز الموازنة عن طريق استقطاب أنشطة الاقتصاد الخفي ودمجها في النشاط الرسمي.

المصادر:

١. أمال عبد الحميد، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، التقرير الأول، ١٩٩٦.
٢. بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر، الأسباب والحلول، مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٠٠٨/٣٧.
٣. جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣.
٤. عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي، موسوعة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
٥. عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٤.
٦. كريم مصطفى علي جوهر، القطاع غير الرسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٧. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، ٢٠٠٤.
٨. هشام غربي، الأبعاد والانعكاسات الاقتصادية لتبييض الأموال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٩. قوانين المالية الجزائرية للسنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤.
١٠. التقارير الإحصائية لبنك الجزائر للسنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Acharya Shankar, The Underground Economy in the united states: A comment on Tanzi, IMF staff papers, vol 31, dec 1984.
2. Conseil National Economique et Social, le secteur informel “ illusion et réalités”, ALGERIA ,2004.
3. Edgar L. Feige, Defining and Estimating Underground and Informal Economies : The New Institutional Economics Approach, University of Wisconsin-Madison, Published in World Development, Vol 18, No 7, 1990.
4. Friedrich Schneider, Dominik Enste, shadow economies around the world, IMF working paper, 2000.
5. Friedrich Schneider, and others, New estimates For the Shadow Economies all over the world, annual meeting of the European public choice society, 2010.
6. ILO “ Informal sector in Africa , jobs and skills for africa, addisababa, 1985.
7. Vito Tanzi, The Underground Economy in the United states: «Estimates and Implications», Banca nazionale del lavoro, Quqrteley Review, N° 135, Dec 1980.